

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

خلاصة البحث السابق

دار البحث في الجلسة السابقة حول الإشكال المشتركة الذي أورده السيد الخوئي (قدس سره) على كلا تقريري المحقق الأصفهاني في تحليل الواجب التخييري، وهو الإشكال الناظر إلى «لزوم تعدد العقاب في فرض ترك جميع الأطراف». فبناءً على كلا هذين التقريرين — سواءً على أساس تعدد الملاكات المتباعدة، أو على أساس فرض الغرض الواحد مع تعدد الخطابات — فإنه في صورة ترك جميع الأطراف، وحيث لم يدخل أي ترخيصٍ حيّز الفعلية، تتحقق مخالفة جميع الخطابات، ويلزم من ذلك قهراً تعدد العقاب؛ والحال أنَّ الارتكاز العقائي والسيرة الفقهية يقضيان بأنَّ ترك الجميع يمثل عصياناً واحداً. وفي مقام التحليل الفنِّي لهذا الإشكال، يعمد الشهيد الصدر (قدس سره) إلى تصوير الترخيص في الواجب التخييري على أربعة أنحاء: ترخيصٍ إسقاطيٍّ، وترخيصٍ اشتراطيٍّ، وترخيصٍ بديليٍّ على الجامع الانتزاعي، وترخيصٍ في صعيد المؤاخذة. فالنحوان الأولان يقضيان إلى تعدد العقاب، بينما يصون النحوان الأخيران وحدة العقاب.

وقد أتضح من خلال البحث التطبيقي أنَّ تقريري المحقق الأصفهاني ينطبقان على النحوين الأولين، وعليه يبقى إشكال السيد الخوئي جارياً فيهما. ولا يمكن صيانة وحدة العقاب إلا بآحد سبليين: إما العدول عن إطار «الوجوبات التعينية المشروطة» لصالح «الوجوب الواحد البديلي» على الجامع الانتزاعي «أحدها»، وإما التصرّح بتحديد موضوع المؤاخذة من قبل الشارع في عنوان «ترك مجموع الأطراف». وكل السبليين يفتقر إثباتاً إلى قرينةٍ تنهض به. والنقطة الجوهرية في هذا البحث هي أنَّ معيار الامتنال والعصيان إنما هو «موافقة الخطاب ومخالفته»، لا «تفويت الملاك أو استيفاؤه». وعليه، فما لم يتصد الشارع بنفسه لتحديد موضوع العقاب، فإنَّ تعدد الخطابات يستلزم تعدد العقاب، حتى وإن كان الغرض أو الملاك واحداً. فالمحصلة هي أنَّ تحليل السيد الخوئي لهذا الإشكال تحليلٌ تامٌ، وأنَّ سبيل صيانة وحدة العقاب إما أن يكمن في الرجوع إلى وجوب الجامع، وإما في جعل ترخيصٍ في صعيد المؤاخذة.

المسلك الذي يختاره الشهيد الصدر: النحو الرابع (ترك المجموع)

إنَّ الشهيد الصدر (رضوان الله عليه) في كتابه «مباحث الأصول» — فضلاً عن تقريره في «البحوث» — وبعد استعراضه للصور الأربع، يختار عملياً النحو الرابع منها. ومؤذنَّ هذا الاختيار أنَّ «الترك المرخص فيه» ليس هو ترك كلٍ واحدٍ بما هو، بل هو عنوان «ترك المجموع». وعلى هذا الأساس، يكون موضوع المبغوضية والمؤاخذة أمراً واحداً اعتبارياً، فيكون العصيان والعقاب — حتى في فرض ترك الجميع — واحداً لا متعددًا. وفي هذا الصدد يقول (قدس سره):

الترخيص في ترك المجموع، وهذا لا يلزم منه الانتباه إلى إمكان ثبوت الحكم على عنوان أحدهما، وفي نفس الوقت لا يوجب تعدد العقاب؛ فإنَّ ترك الجميع يزيد على ترك المجموع المرخص فيه بترك واحد فيوجب عقاباً واحداً. فبفرض هذه الصورة نجيب على الإبراد الخامس. إذن فكلَّ هذه الإبرادات غير واردة على هذه النظرية. [1]

تبصرة في الضبط: إنَّ الضبط الصحيح للعبارة في كتاب «مباحث الأصول» هو هكذا: «يزيدُ على ترك المجموع...». وقد ورد في

تقريرات «البحوث» عبارة «لا يزيد»، إلا أنَّ الظاهر بقربنة السياق أنها سهوٌ من القلم أو من المقرر، وأنَّ الصحيح هو «يزيد». فإنَّ المقصود هو أنَّ ترك الجميع، من حيثية عدد الترور الفردية، يزيد على مجرد عنوان «ترك المجموع».

### التمايز بين «ترك الجميع» و«ترك المجموع»

لا ملازمة بين عنوان «ترك الجميع» وعنوان «ترك المجموع». فإنَّ عنوان «الجميع» ناظرٌ إلى تعدد الأفراد وتكثر الترور، بينما يُلحوظ «المجموع» بوصفه وحدة اعتباريةً واحدة. وعليه، فإنَّ ترك الجميع – من حيث عدد الترور – يزيد على مجرد ترك المجموع.

الثمرة الأصولية: فإذا جُعِلَ موضوع المبغوضية والمؤاخذة هو «ترك المجموع»، تحصل بذلك عنوانٌ واحدٌ للمخالففة؛ فحتى مع ترك الجميع، تكون المؤاخذة واحدة، وذلك لأنَّ المجموع بما هو مجموعٌ واحدٌ اعتباريٌّ. وأمّا إذا كان المعيار هو «ترك الجميع» (أي ترك كل طرفٍ على حدة)، فإنَّ الترور تتكثُّر، ويتكاثر بذلك مقتضي المؤاخذة بتعديدها؛ إلا أنَّ يتصدى الشارع بنفسه لتحديد موضوع المؤاخذة على نحوٍ مستقلٍّ.

### مناقشة إمكانية حمل كلام المحقق الأصفهاني على هذا النحو

مع الإقرار بالدقة الفنية لهذه الصياغة التحليلية، لا بدَّ من التأكيد على أنَّ النحوين الثالث والرابع اللذين صورهما الشهيد الصدر يقعان خارج محلَّ كلام المحقق الأصفهاني. فإنَّ مبني المحقق الأصفهاني – في كلام تقريريه – يرتكز على أنَّ كلَّ طرفٍ «واجبٌ تعيني» ثبوتاً، وأنَّ الترخيص في تركه إنما هو، بملك «مصلحة التسهيل»، مشروطٌ بالإثبات بالبديل الآخر، على نسق: «يجوز ترك هذا بشرط الإثبات بذلك». وهذه البنية لا تنسجم مع «الترخيص المتعلق بالجامع الانتزاعي أحدهما»، ولا مع «تحديد موضوع المؤاخذة بترك المجموع». وحتى في تقريره الثاني الذي يفترض «الغرض الواحد النوعي»، تبقى الخطابات متعددة، ويبقى متعلق الوجوب هو كلُّ بدلٍ على نحو التعين. وفي ظلَّ هذه البنية، وبناءً على معيار مخالففة الخطاب، فإنَّ ترك الجميع يفرض قهراً إلى تكثُّر المخالففة والعقاب. وعليه، فإنَّ حمل كلام المحقق الأصفهاني على صورة «حصر موضوع المؤاخذة في ترك المجموع» لا ينسجم مع ظاهر عباراته.

المحصلة: إنَّ للتمايز بين «ترك الجميع» و«ترك المجموع» ثمرةً مباشرةً في تحديد وحدة المؤاخذة وتعديدها؛ حيث يقتضي الأول التكثُّر، والثاني يقتضي الوحدة. وعلى الرغم من أنَّ صورة «ترك المجموع» تنهض بحلِّ الإشكال ثبوتاً، إلا أنَّ حمل بيان المحقق الأصفهاني عليها لا يصح. فما دام أنما باقون في إطار «الوجوبات التعينية المشروطة» ومعيار مخالففة الخطاب، فإنَّ إشكال تعدد العقاب في فرض ترك الجميع يبقى قائماً، إلا أنَّ يُقام دليلاً مستقلاً على أحد التصحيحين المتقدّمين: إما «الوجوب الواحد البديلي» على «الجامع الانتزاعي أحدهما»، وإما «تحديد موضوع المؤاخذة» في «ترك المجموع». تحقيق الشهيد الصدر في علاقة نظرية المحقق الأصفهاني بمنشأ الوجوب: هل هو العقل أم اللفظ؟

ومحور هذا التحقيق يرتكز على أنَّ إمكانية قيام نظرية المحقق الأصفهاني في تحليل الواجب التخييري تتفرّع على المبني المختار في «منشأ الوجوب»: فهل الوجوب «مدلولٌ لفظيٌّ للأمر»، أم أنه «حكمٌ عقليٌّ ينزع من الطلب»؟

### المسلك الأول: الوجوب حكمٌ عقليٌّ ينزع من الطلب (على مبني المحقق النائي)

فعلى مبني الميرزا النائي، تكون صيغة «افعل» موضوعةً لمجرد «الطلب»، ولا يكون الوجوب مدلولاً لفظياً لها، بل إنَّ العقل هو الذي ينزع حكم الوجوب من «الطلب غير المقترب بالترخيص». وعلى هذا الأساس، يمكن تصوير ثلاثة صور:

الأولى: أن يوجد طلابان تعينيَان مستقلان، من دون اقتران أحدهما بترخيصٍ في الترک. وفي هذه الحالة، ينتزع العقل من كل طلبٍ وجوباً تعينيَّاً، فتكون المحصلة هي القول بوجود «وجوبين تعينيَّين».

الثانية: أن يوجد طلابان تعينيَان، ولكن مع اقتران كلِّ واحدٍ منهما بترخيصٍ مستقلٍ في الترک. وهنا، وبسبب اقتران الطلب بالترخيص، ينفي حکم العقل بالوجوب، وينزع بدلاً عنه حکمُ بالاستحباب لكلِّ طرف، فتكون المحصلة هي القول بوجود «استحبابين».

الثالثة: أن يوجد طلابان تعينيَان، ولكن مع وجود ترخيصٍ في ترک «أحدهما لا بعينه»؛ وهذا الترخيص يكون ناشئاً من ملاك «مصلحة التسهيل» الذي يقتضي الإذن في ترک أحد الطرفين. وفي هذه الحالة، ينتزع العقل من هذه البنية المركبة حکماً بـ «الوجوب التخييري».

والفارق الجوهرى بين هذه الصورة وبين صورة الاستحباب واضحٌ، وهو أنَّ الترخيص هنا لا يتعلَّق بترك كلِّ واحدٍ على نحوٍ مستقلٍ، بل يتعلَّق بالجامع المعتبر عنه بـ «ترک أحدهما لا بعينه». وعلى هذا الأساس، يبلغ أحد الطلبين مرتبة الوجوب الفعلى، فإذا ما أتى المكافَّ بـ أحد الطرفين، سقط الطلب عن الطرف الآخر رأساً، لا أنه يبقى على مرتبة الاستحباب. ويشير الشهيد الصدر (قدس سره) إلى هذا المبني بقوله:

و التحقيق في الجواب على هذه النظرية: انا إذا سلَّكنا مسلك مدرسة الميرزا (قده) من ان الوجوب ليس مفاد الأمر و انما هو بحكم العقل المتنزع من طلب الفعل و عدم الترخيص في الترک فالفرضية المذكورة معقوله جداً كتصویر للواجب التخييري، فان المولى تارة: يطلب شيئاً من دون أن يرخص في ترک شيءٍ منها و هذا معناه وجوبان تعينيَان و أخرى يطلبها مع الترخيص في ترک كلِّ منها و هذا معناه استحباب كلِّ منها، و ثالثة: يطلبها مع الترخيص في ترک أحددهما - و لو لمصلحة التسهيل - و هذا هو الواجب التخييري.[2]

### المسلك الثاني: الوجوب مدلولٌ لفظيٌّ أو منشأً بالإنشاء المولوي

وأماماً إذا قلنا بأنَّ الوجوب نفسه مدلولٌ ضعيفٌ أو إطلاقيٌّ لصيغة «افعل»، أو أنه منشأً مباشرةً بالإنشاء المولوي، فإنَّ الجمع بين «الوجوب التعيني المطلق على كلِّ طرف» وبين «الترخيص في ترک» يغدو أمراً متهافتاً عرفاً، كنحو إيجاب الشيء مع الترخيص في ترکه في آنٍ واحدٍ. وعليه، فلا محيص لرفع هذا التهافت من أن يكون الترخيص نفسه قيداً في الوجوب، فيقيّد وجوب كلِّ طرفٍ بـ «ترک الآخر». فتكون النتيجة حينئذٍ قريبةً من تقرير الآخوند الخراساني القائل بالوجوبات التعينية المشروطة، لا من صياغة المحقق الأصفهاني القائمة على وجود «طلبين تعينيَّين مع ترخيصٍ في ترک أحددهما» كما في المسلك السابق. ويشير الشهيد الصدر (قدس سره) إلى هذا المبني بقوله:

و اما إذا سلَّكنا المسلك القائل بأنَّ الوجوب هو مدلول الأمر و المنشأ به، أو افترضنا ان المولى بنفسه أنشأ الوجوب في مورد حتى على مسلك الميرزا (قده) فلا محالة يكون هناك تهافت عقائلي بين الوجوبين التعينيين المطلقيين في كلِّ من الطرفين مع الترخيص فإنه نظير إيجاب شيءٍ و الترخيص في ترکه فلا محالة لا بد و أن يكون الترخيص المذكور مقيداً لوجوب كلِّ منها بما إذا ترک الآخر فيقترب إلى نظرية المحقق الخراساني (قده).[3]

### المحصلة التحليلية

فعلى مبني الميرزا النائي (القائل بالوجوب حکمٌ عقليٌّ ينزع من الطلب)، تكون نظرية المحقق الأصفهاني – بصياغتها القائمة على «طلبين تعينيَّين مع ترخيصٍ في ترک أحددهما» – صياغةً معقولَةً وجارية؛ إذ ينتزع العقل من هذه البنية المركبة حکماً بـ

«الوجوب التخييري». فلا يترتب على ذلك وجوب تعيني مضاعف، ولا استحباب، بل إن المحصلة الطبيعية لتركيبة «الطلب زائد الترخيص في أحدهما» هي الوجوب التخييري نفسه. وأما إذا فرض أن «الوجوب» مدلول لفظي للأمر أو منشأ بإنشاء مباشرة، فإن صياغة المحقق الأصفهاني تفقد فاعليتها. وذلك لأن السبيل إلى التصحح الصناعي – الذي يرتكز على انتزاع العقل من هيئات «الطلب والترخيص» – يكون مغلقاً، والجمع بين «الوجوب التعيني» و«الترخيص في الترك» على صعيد الدلالات اللفظية يؤول إلى التهافت أو اللغوية. عليه، لا يبقى مفر من الاتجاه نحو تقييد الوجوبات (وهو ما يقرب من تقرير الآخوند)، لا نحو تحليل المحقق الأصفهاني.[4]

النتيجة النهائية: إن تحقيق الشهيد الصدر يقدم معياراً واضحاً لتقييم نظرية المحقق الأصفهاني، وذلك على النحو التالي: أولاً، فعلى مبني الميرزا النائي (القائل بالوجوب حكم عقلي ينترع من الطلب غير المقترب بالترخيص)، تكون صياغة المحقق الأصفهاني – القائمة على «طلبين تعينيين مع ترخيصين في ترك أحدهما» – صياغة معقولة وجارية، حيث ينترع العقل من هذه البنية حكماً بـ «الوجوب التخييري». فلا يترتب على ذلك وجوب تعيني مضاعف، ولا استحباب، بل إن المحصلة الطبيعية لتركيبة «الطلب زائد الترخيص في أحدهما» هي الوجوب التخييري نفسه. ثانياً، وأما إذا فرض أن «الوجوب» مدلول لفظي للأمر أو منشأ بإنشاء، فإن صياغة المحقق الأصفهاني تفقد فاعليتها؛ وذلك لأن السبيل إلى التصحح الصناعي – الذي يرتكز على انتزاع العقل من هيئات «الطلب والترخيص» – يكون مغلقاً، والجمع بين «الوجوب التعيني» و«الترخيص في الترك» على صعيد الدلالات اللفظية يؤول إلى التهافت أو اللغوية. عليه، لا يبقى مفر من الاتجاه نحو تقييد الوجوبات (وهو ما يقرب من تقرير الآخوند)، لا نحو تحليل المحقق الأصفهاني.

### مآل نظرية المحقق الأصفهاني على مبني «الوجوب اللفظي» والرجوع القهري إلى تقرير المحقق الخراساني

فبناءً على المبني الثاني – وهو القائل بأن «الوجوب» مدلول لفظي للأمر، سواء بالدلالة الوضعية أو الإطلاقية، أو أنه منشأ بإنشاء الصرير كنحو «يجب عليك كذا» – يصرّ الشهيد الصدر بأن الجمع بين «الوجوبات التعينية المطلقة» على كل من الأطراف وبين «الترخيص في ترك أحدهما» يغدو أمراً متهافتاً عرفاً. وذلك لأن صياغة نظرية المحقق الأصفهاني ترتكز على أن كل طرفٍ واجب ثبوتاً على نحو التعين، وأن الترخيص في ترك كلٍ منها إنما هو مشروطٌ بالإتيان بالبديل الآخر.

ووجه هذا التهافت: أنه إذا كان الوجوب مدلولاً لفظياً، فإن مفاد الجعل المولوي حينئذ هو أن عدة خطابات بـ «الوجوب التعيني المطلق» تتجه إلى المكالف في عرضٍ واحد، ويقتربن ذلك في الوقت نفسه بمنع «ترخيص في ترك أحدهما». وهذا الجمع أشبه ما يكون بإيجاب الشيء والترخيص في تركه في آنٍ واحد، وهو ما يُعد تهافتاً عرفيًّا؛ إذ «لا يعقل جعل وجوبين تعينيين مطلقيين مع الترخيص بترك أحدهما». فهو نظير أن يقال في شأن فعل واحد: «يجب عليك»، وفي الوقت نفسه: «يجوز لك تركك». فإن العقلاء في مقام التشريع والتقنين يرون هذا الجمع ضرباً من التناقض؛ إذ لو كان الفعل واجباً، لكان الترخيص في تركه بما هو واجب، رفعاً لليد عن ذلك الوجوب وإلغاء له.

سبيل الخروج من هذا المأزق والرجوع إلى تقرير الآخوند: وللخروج من هذا التهافت، لا مناص من نقل الترخيص إلى مستوى «شرط الوجوب»؛ أي: «لا بد أن يكون الترخيص مقيداً لوجوب كلٍ منهما بما إذا ترك الآخر». فتكون النتيجة حينئذ هي أن وجب كل طرفٍ لا يكون فعلياً إلا في فرض ترك الطرف الآخر. وهذا هو الإطار نفسه الذي فرّه الآخوند الخراساني في باب اشتراط الخطابات عند التزاحم في أصل الخطاب.[5] وعليه، فإن صياغة «الوجوبات التعينية المشروطة» عند المحقق الأصفهاني، إذا ما طرحت في ظل مبني «الوجوب اللفظي»، إنما أن تقع في محنور التهافت، وإنما أن تؤول إلى تقرير المحقق الخراساني، فلا تكون لها حينئذ أية مزيةٍ عليه.

المحصلة: إن تحقيق الشهيد الصدر (رضوان الله عليه) يقدم معياراً واضحاً للحكم على نظرية المحقق الأصفهاني، وذلك على

النحو التالي: أولاً، فإن كان منشأ الوجوب هو «حكم العقل المنتزع من الطلب غير المرخص فيه» (على مبني الميرزا الثنائي)، فإن بنية «الطلبين التعينيين مع الترخيص في ترك أحدهما» تفضي على نحو معقول إلى «الوجوب التخييري»، فتكون نظرية المحقق الأصفهاني مجال للجريان. ثانياً، وأمّا إن كان منشأ الوجوب هو «اللفظ أو الإشارة»، فإن نظرية المحقق الأصفهاني تفقد كل مجال لها؛ وذلك لأنّ الجمع بين الإيجابات التعينية المطلقة وبين الترخيص في الترك يغدو على صعيد الخطاب أمراً متهافتاً، فلا مناص حينئذٍ من جعل الترخيص مقيداً للوجوبات (وهو ما يقرب من تقرير الآخوند)، لا الالتزام بتحليل المحقق الأصفهاني.

**إعادة نظر في تحقيق الشهيد الصدر: هل يختص التهافت ببني «الوجوب اللفظي» أم أنه جاري في كلا المبنيين؟**

إن الشهيد الصدر (رضوان الله عليه) يربط معقولية نظرية المحقق الأصفهاني بمنشأ الوجوب، فيذهب إلى أنه على مبني «الوجوب اللفظي»، يكون الجمع بين «الوجوبات التعينية المطلقة» وبين «الترخيص في ترك أحدهما» أمراً متهافتاً، فلا مناص حينئذٍ من نقل الترخيص إلى مستوى «شرط الوجوب»، وهو ما يعني الرجوع إلى تقرير المحقق الخراساني. والمدعى في قبال ذلك هو أنّ التمايز بين المبنيين لا ينبع من نفسه بل من إشكال التهافت؛ فإنّ محور النزاع وبؤرته إنما يكمن في «كيفية صياغة الترخيص». وتوضيح ذلك: أن «الترخيص في الترك» يفيد مفهوماً رفع الإلزام. فإذا لم يكن هناك وجوب مفروضٌ بعد (لينزعه العقل)، فإن الترخيص، على نحو معقول، لا بد أن يفيد إما «رفع الطلب على البديل» (وهو ما يعني تقييداً في نفس الطلب)، وإمّا أن يُبقي في عرض «طلبين تعينيين مطلقيين»، وهو ما يعود بنا إلى نفس التهافت المذكور.

وعليه، فحتى على مبني الانتزاع، إذا لم يؤول الترخيص إلى «رفع الطلب على البديل» أو «اشتراط الطلب»، فإن صياغة «الطلبين التعينيين المطلقيين مع جواز ترك أحدهما» تبقى متهافتة. وإذا آلت إلى أحد هذين الأمرين، فإن المحصلة المنهجية ستكون إما «الطلب المتعلق بالجامع الانتزاعي» (أي إرجاع البنية إلى وجوب بدليٍّ حقيقي)، وإمّا «اشتراط طلب كل طرفٍ بعدم امتدال الطرف الآخر» (وهو إطار الآخوند).

### **التحليل المنقح: دور صياغة الترخيص**

فإذا آلت الترخيص إلى «رفع الطلب على البديل»: فالمحصلة الصناعية إما أن تكون هي «الطلب المتعلق بالجامع الانتزاعي أحدهما (أي الوجوب الواحد البديلي)، وإمّا «تقييد كل طلبٍ بظرف عدم امتدال الآخر» (أي الاشتراط). وإذا أبقيَ الترخيص بصورة «جواز الترك» إلى جانب «الطلبات التعينية المطلقة»: فإن التناقض بين الإلزام التعيني وجواز الترك يعود للبروز من جديد – حتى في إطار مبني الانتزاع – وذلك لأنّ «الطلب التعيني المطلق»، بحسب التعبير العقائلي، لا يجتمع مع «الترخيص في ترك ذلك الشيء نفسه بما هو مطلوبٌ على نحو التعين».

### **النتائج المترتبة على كلا المبنيين**

فيبناءً على مبني «الوجوب العقلي المنتزع من الطلب»: إذا فهم الترخيص في «ترك أحدهما» بمعنى «رفع الطلب على البديل» أو «اشتراط الطلب»، فإن العقل ينزع من ذلك حكماً بـ«الوجوب التخييري»، ولا يكون هناك أي تهافت. وأمّا إذا أبقيَ الترخيص بصورة «جواز الترك» إلى جانب طلبين تعينيين مطلقيين، فإن نفس ذلك التهافت يعود للبروز.

وأمّا على مبني «الوجوب اللفظي»: فإن تهافت الجمع بين «الوجوب التعيني المطلق» و«جواز الترك» يغدو أكثر وضوحاً وبدهاً، ولا يرتفع هذا التهافت إلا بنقل الترخيص إلى مستوى «شرط الوجوب»، وهو ما يعني الرجوع إلى تقرير الآخوند؛ أو بالعدول عن تكثّر الوجوبات التعينية والقول بـ«وجوبٍ واحدٍ بدليٍّ» (بحمله على الجامع الانتزاعي).

إنَّ محور النزاع وبؤرته إنَّما هو «صياغة الترخيص»، لا مجرَّد كون منشأ الوجوب عقليًّا أو لفظيًّا. فإذا ما أُرجع الترخيص على نحوٍ يُنفي إلى «عدم طلب أحدهما عند امتثال الآخر»، فلا يلزم من ذلك أيٌّ تهافتٌ في أيٍّ من المبنيين؛ وتكون المحصلة إنَّ «وجوباً واحداً بديلاً»، وإنَّ «الاشتراط» (على نسق الآخوند). وأمَّا إذا أُبقي الترخيص إلى جانب «الإلزام التعيني المطلق»، فإنَّ نفس ذلك التهافت الذي أقامه الشهيد الصدر على مبنى «الوجوب اللفظي» يعود للبروز في مبنى الانتزاع أيضاً. وعليه، فإنَّ الحكم على معقولية نظرية المحقق الأصفهاني يتوقف على كيفية تبيين الترخيص أكثر مما يتوقف على منشأ الوجوب. وفي كلا المبنيين، يبقى السبيلان المنقَّحان للفرار من التهافت مزدوجين: 1- إرجاع البنية إلى وجوب بدلٍّ حقيقٍ (أي وجوب الجامع الانتزاعي «أحدها»). 2- أو القول باشتراط الطلب/الوجوب (وهو إطار المحقق الخراساني).

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

- 
- [1]- محمد باقر الصدر، مباحث الأصول، با كاظم حسيني حائرى (قم: دار البشير، 1430)، ج 1، بخش 3، 289.
- [2]- محمد باقر الصدر، بحوث في علم الأصول، با محمود هاشمي شاهرودي (قم: موسسه دائرة المعارف فقه اسلامي بر مذهب أهل بيت عليهم السلام، 1417)، ج 2، 415.
- [3]- نفس المصدر.

[4]- تذكرة منهجية في متابعة بحث الواجب التخييري: في الدورة السابقة، كُنَّا قد طرحنا بحث الواجب التخييري في ختام مباحث الأوامر، تبعاً لترتيب «كفاية الأصول». أمَّا في هذه الدورة الراهنة، فإنَّا نتابع البحث في هذا الموضوع نفسه، اقتداءً بمنهج المحقق النائي الذي توسيَّ في بحث الواجب التخييري في هذا المقام بالذات. ومن الجدير بالذكر أنَّا لا نزال في صغرى المسألة، وهي: هل إطلاق صيغة الأمر يقتضي التعينية أم التخييرية؟ وعليه، يغدو من المناسب في هذا المقطع بالذات تقديم تعريفٍ دقيقٍ لكلٍّ من الواجب التعيني والواجب التخييري.

إنَّ المنهج الذي نتباهى عادةً هو أن نبدأ بمحنة «الكفاية»؛ غير أنَّا في هذا الفصل، وتسهيلاً لعملية التتبع، قد جعلنا ترتيب «محاضرات» السيد الخوئي هو الملاك في عرض المطالب. مع ذلك، لا بدَّ من التنبيه على أنَّ تقديم نظرية المحقق الأصفهاني على بيان الآخوند الخراساني – كما وقع في «المحاضرات» – لا يتنسم بالدقَّة من الناحية التاريخية؛ وذلك لأنَّ نظرية المحقق الأصفهاني إنَّما تبلورت في سياق تعليقه على كلام الآخوند. وسنجعل هذا الأمر مفروضاً في مقام العرض، ولكنَّا سنلاحظ هذه النسبة التاريخية بين الأقوال في مقام التقييم والمناقشة. وعلى هذا الأساس، ومع الحفاظ على هذا الإطار المنهجي، سنواصل البحث في مسألة إطلاق صيغة الأمر ونسبتها إلى التخييرية والتعينية، وذلك على وفق ترتيب «المحاضرات»، مع الإرجاع اللازم إلى «الكفاية» وتعليقات كلٍّ من المحقق الأصفهاني والمحقق النائي.

[5]- إنَّ نقل الترخيص إلى مستوى «شرط الوجوب» يعني أنَّه يصبح كُلُّ وجوبٍ على نسق: «هذا واجبٌ مشروطاً بترك الآخر» و«ذاك واجبٌ مشروطاً بترك هذا». وعليه، لا يكون هناك أيٌّ «وجوبٌ تعينيٌّ مطلقاً» قد جُعل في عرض الآخر، فيرتفع بذلك التهافت. بيد أنَّ هذا ليس إلَّا عودةً إلى تقرير الآخوند الخراساني نفسه.

ولا يُجدي نفعاً هنا التمسُّك بالمجاز لتصحيح الموقف، فإنَّ المجاز يفتقر إلى العلاقة والقرينة. وفوق ذلك – حتَّى في صعيد الثبوت – لا يمكن إعلان شيء «واجبٌ تعينيٌّ مطلقاً» وفي الوقت نفسه الإتيان بـ«ترخيصٍ في تركه»؛ فإنَّ هذا ليس مجرَّد رفعٌ للظهور، بل هو نقصٌ لأصل العمل. كما أنَّ تكثير الأطراف لا ينهض بحلَّ الإشكال: فلو جُعلت عشرة أطراف «واجبةً على نحو التعين»، ثمَّ قيل: «يجوز ترك تسعٍ منها»، فإنَّ اللازم القهري لذلك هو أنَّ «التسعة ليست بواجبة»، وهذا خروجٌ عن أصل الفرض. إنَّ فرض المحقق الأصفهاني كان يرتكز على أنَّ «كُلُّ واحدٍ منها واجبٌ تعينيٌّ»؛ وهذا ما لا ينسجم مع إقحام ترخيصٍ في ترك أحدتها، وذلك على مبنى الوجوب اللفظي.

---

المصادر

- الصدر، محمد باقر. بحوث في علم الأصول. با محمود هاشمي شاهرودي. 7 ج. قم: موسسه دائرة المعارف فقه اسلامي بر

- . مذهب أهل بيته عليهم السلام، 1417.
- . مباحث الأصول. با كاظم حسيني حائری. ٢ ج. قم: دار البشير، 1430.